الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
ديوان المحاسبة

قــرار
ديوان المحاسبة في الرقابة الإدارية المسبقة
-:-

رقم القرار :١٩٧/ ر.م/غ٢
تاريخـــه: ٢٠٢٣/١٠/٥
رقم الأساس : ٢٠٢٣/١٧٦٤ مسبقة

الموضوع: طلب وزير الاتصالات اعادة النظر بقرار ديوان المحاسبة رقم ١٠٩/ر.م/غ٢ مسبقة تاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٣ القاضي بعدم الموافقة على مزايدة تلزيم اعمال ادارة و تشغيل القطاع البريدي في لبنان.

× × ×

الهيئـــــــة
الرئيـــــس : عبد الرضى ناصر
والمستشـــاران : محمد الحاج وجوزيف الكسرواني

× × ×

بعد الاطلاع تبين،

انه ورد ديوان المحاسبة بتاريخ ٢٠٢٣/٩/١٩ كتاب وزير الاتصالات الصادر تحت رقم ١٩٩٠/١/و/ تاريخ ٢٠٢٣/٩/١٩ الذي يطلب بموجبه اعادة النظر بقرار ديوان المحاسبة رقم ١٠٩/ ر.م/غ ٢/ مسبقة القاضي بعدم الموافقة على مزايدة تلزيم اعمال تشغيل القطاع البريدي في لبنان.

و انه عُقِدت في ديوان المحاسبة بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٢٨ جلسة استيضاحية تم خلالها الاستماع الى افادة كل من معالي وزير الاتصالات الاستاذ جوني القرم و مدير عام البريد الاستاذ محمد زهير يوسف.

ثم جرى الاستماع ايضًا الى افادة رئيس هيئة الشراء العام الدكتور جان العلية في جلسة استيضاحية عُقدت في ديوان المحاسبة بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٥.

بناءً عليه

بما ان المعاملة الحاضرة تتعلق بطلب وزير الاتصالات الاستاذ جوني القرم اعادة النظر بقرار ديوان المحاسبة ١٠٩/ر.م/غ ٢/ مسبقة تاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٣ القاضي بعدم الموافقة على مزايدة تلزيم اعمال تشغيل القطاع البريدي في لبنان

و بما انه و بعد دراسة المستندات المرفقة .

لذلك

تقرر :

**اولًا:** قبول طلب اعادة النظر المقدم من قبل معالي وزير الاتصالات الاستاذ جوني القرم **في الشكل** لوروده **من المرجع الصالح قانونًا** عملًا بالمادة ٤٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/٨٢ و تعديلاته.

**ثانيًا: رفض طلب اعادة النظر في الأساس**، لأنه لم يحمل و لم يأتِ بأي معطى جديد و حاسم من شأنه تغيير نتيجة القرار رقم ١٠٩/ر.م/غ ٢ تاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٣ القاضي بعدم الموافقة على مزايدة تلزيم أعمال تشغيل المرفق العام البريدي في لبنان.

**ثالثًا: و في النتيجة، يؤكد** ديوان المحاسبة على **قراره** رقم ١٠٩/ر.م/غ ٢ تاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٣ القاضي بعدم الموافقة على مشروع التلزيم المعروض و ذلك للأسباب التي سبق تعدادها تفصيلًا في **متنه** و منها:

_ **عدم تقيد الادارة** بالمبادئ الواردة في المادة الاولى من قانون الشراء العام و **هي تعتبر** من الانتظام العام، و لا يجوز للإدارة مخالفتها تحت أي ظرف او مسمى.

_ عدم وضع دفتر الشروط الخاص بالصفقة (الحاضرة) بطريقة واضحة و شفافة و دقيقة و موضوعية، اذ يعتريه الغموض و الأخطاء القانونية و المادية، اضافةً الى تضمينه الكثير من المعايير الاستنسابية غير القابلة للتطبيق.

_ لأن صفقة تلزيم أعمال تشغيل المرفق العام البريدي في لبنان، تدور حولها التساؤلات بعد ان تم **تبديل** المؤهلات الواجب توافرها لدى العارضين للإشتراك في المزايدة، دون الالتفات لما لهذه **التعديلات** من نتائج على عدم نجاح الصفقة و عدم تحقيقها لأهدافها، بحيث اصبح بإمكان اصحاب التراخيص الذين يملكون الخبرة في نقل الطرود او نقل الطرود البريدية المشاركة في المزايدة و هو ما لا ينسجم و لا يتناسب البتة مع الهدف الأساسي للصفقة ( تشغيل القطاع

البريدي في لبنان و تحقيق عدد من المنافع الاستراتيجية) و هو ما يتعارض مع مبدأ " **من يملك الأقل لا يملك الأكثر**"

( فالممرض مهما اوتي من خبرات لا يستطيع القيام بإجراء عملية قلب مفتوح و إن كان للمرض دور في مساعدة الطبيب اثناء اجراء العملية).

**رابعًا:** انه وانطلاقًا من دور ديوان المحاسبة في السهر على الأموال العمومية و حرصه المستمر و الدائم على تلزيم المرافق الاقتصادية و الانتاجية و الموارد العامة للدولة اللبنانية بأعلى مردودية، **يشدد** على عدم التفريط و استسهال تلزيم قطاعاتنا الاقتصادية لشركات غير قادرة على تطوير تلك القطاعات على جميع المستويات لا سيما المالية منها و الخدماتية.

و أخيرًا، توصية الادارة ضرورة العمل على اجراء مزايدة جديدة في اسرع وقت ممكن بعد وضع دراسة تحليلية للقطاع برمّته و وضع دفتر شروط واضح و شفاف يسهم في الاتيان بعارضين لديهم خبرات و مؤهلات في حقل تشغيل و تطوير قطاع البريد على المستويات كافة ما يسهم بخلق فرص عمل جديدة و تفعيل الاقتصاد الوطني و سد جزء من عجز الخزينة.

**خامسًا:** احالة الملف الى الغرفة القضائية المختصة لدى ديوان المحاسبة لإجراء المقتضى اللازم بالشأن.

**سادسًا:** ابلاغ هذا القرار الى كل من وزير الاتصالات– الامانة العامة لمجلس الوزراء – مدير عام البريد– رئيس هيئة الشراء العام– النيابة العامة لدى ديوان المحاسبة – الغرفة القضائية المختصة لدى الديوان.

× × ×

قرارًا اداريًا صدر في بيروت بتاريخ الخامس من شهر تشرين أول سنة الفين و ثلاثة و عشرين.

| كاتبة الضبط | المستشار | المستشار | الرئيس |
|---|---|---|---|
| سلمى دهيني | جوزيف الكسرواني | محمد الحاج | عبد الرضى ناصر |

**يحال على المراجع المختصة**
**بيروت في٥ تشرين الأول ٢٠٢٣**
**رئيس ديوان المحاسبة**
**القاضي محمد بدران**